

Distr.: General  
10 February 2012  
Arabic  
Original: English

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



### الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٨(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تعزيز جميع أشكال التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية،  
بما يشمل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين  
بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

### اجتماع المائدة المستديرة الثالث للأونكتاد الثالث عشر - تعزيز التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية

#### مذكرة قضايا من إعداد أمانة الأونكتاد

#### مقدمة

١- يعتبر مبدأ إقامة الشراكات من أجل التجارة والتنمية سمة دائمة من سمات التعاون الإنمائي الدولي. فعلى سبيل المثال، يبرز الهدف ٨ من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية المتمثل في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دور التجارة الدولية ومساهمتها، لا سيما من خلال تشجيع نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يكون مفتوحاً وقائماً على القواعد ويمكن التنبؤ به ويتسم بالإنصاف وعدم التمييز. وقد شدد عدد من مؤتمرات الأونكتاد، بما فيها الأونكتاد الثاني عشر، على الصلة القائمة بين التجارة والتنمية والشراكات، في سياق العولمة. وفي أعقاب الأزمات العالمية المتعددة وتأثيرها على التنمية، لا بد من تفكير جديد بشأن

السبل التي يتسنى بها لهذه الشراكات أن تساعد في تعزيز نمو مستدام وتنمية شاملة، وتساهم في عولمة محورها التنمية<sup>(١)</sup>.

٢- وتطرح هذه المذكرة قضايا للمناقشة بين الدول الأعضاء في الأونكتاد وسائر الجهات المعنية بشأن تعزيز جميع أشكال التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية، بما في ذلك على أساس التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على أن يؤخذ في الاعتبار أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يُكْمَل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب ولا يحل محله. ويتناول الفرع الأول أشكال التعاون والشراكة الموجودة؛ ويبحث الفرع الثاني الأسباب التي تدعو إلى ضرورة زيادة التعاون والشراكة؛ ويتطرق الفرع الثالث إلى سبل تعزيز الأشكال الحالية من الشراكات وإقامة أشكال جديدة والجهات الكفيلة بفعل ذلك.

## أولاً- نطاق الأشكال الموجودة من التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية

٣- هناك طائفة واسعة من الشراكات في مجال التجارة والتنمية. وليست التصنيفات التالية جامعة مانعة، كما أنه لا يستبعد بعضها بعضاً:

(أ) الاتفاقات التجارية المبرمة على جميع المستويات لتعزيز فرص الوصول إلى السوق على أساس متبادل، مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ، والنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية؛ أو على أساس تفضيلي، مثل قانون الولايات المتحدة بشأن النمو والفرص المتاحة في أفريقيا الخاص ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أو مبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء ما عدا الأسلحة" لأقل البلدان نمواً، أو خطة الهند للأفضليات التعريفية والإعفاء من الرسوم الجمركية لأقل البلدان نمواً؛

(ب) برامج التعاون المتصل بالتجارة التي تتخذ طابع التعاون بين بلدان الشمال والجنوب أو فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي (بين البلدان النامية بمشاركة البلدان المتقدمة أو الشركاء الإنمائيين). وتشمل هذه البرامج مبادرات المعونة من أجل التجارة، والإطار المتكامل المعزز لأقل البلدان نمواً. ويمكن الإشارة أيضاً إلى الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية، التي تُعنى بتوفير التمويل التجاري من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب؛

(١) انظر تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر: العولمة التي تقودها التنمية: نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة، الصادر تحت الرمز UNCTAD(XIII)/1.

(ج) برنامج عمل إسطنبول لأقل البلدان نمواً الذي يبرز نوعاً آخر من الشراكات بين المجتمع الدولي وأقل البلدان نمواً لتشجيع النمو المستدام والتحول في اقتصادات شديدة الضعف والحرمان، بهدف تمكين نصف أقل البلدان نمواً البالغ عددها حالياً ٤٩ بلداً من "التخرج" من هذه المجموعة خلال السنوات العشر المقبلة. وفي مجال التجارة الدولية، سيلزم إقامة مجموعة من الشراكات من أجل تحقيق هدف برنامج عمل إسطنبول المتمثل في مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠، بطرق من بينها توسيع القاعدة التصديرية لهذه البلدان؛

(د) التعاون الحكومي الدولي بين منتجي السلع الأساسية ومستهلكيها، وهو تعاون يتخذ شكل اتفاقات دولية بشأن السلع الأساسية (مثل الاتفاقات المتعلقة بالأخشاب الاستوائية أو البن) وأفرقة دراسية دولية بشأن السلع الأساسية (مثل الأفرقة المعنية بالنحاس والنيكل)؛

(هـ) الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تقام بين الحكومات والقطاع الخاص، مثل الشراكات المتعلقة بتطوير الهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة وتيسير التجارة وحوافز السياسات التجارية (المهادفة مثلاً إلى زيادة مشاركة مشاريع الأعمال الوطنية في سلاسل الإمداد العالمية)؛

(و) آليات التشاور والتنسيق على الصعيد الوطني بين الوزارات الحكومية المسؤولة عن التجارة وطائفة من أصحاب المصلحة من الدوائر الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بمن فيهم البرلمان، بشأن إعداد سياسات عامة فعالة ومنسقة؛

(ز) التعاون بين المنظمات الدولية في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، مثل فرقة منظومة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم.

## ثانياً - الأساس المنطقي لتعزيز التعاون والشراكة في مجال التجارة

٤ - يكمن أساس التعاون والشراكة الإنمائيين في السعي لتحقيق مكاسب اقتصادية متبادلة (ومتنامية) في ظل اقتصاد عالمي مترابط، وقيمة العمل المنسق دعماً للنمو الاقتصادي العالمي وإدارة المخاطر الاقتصادية العالمية على نحو أفضل، والحاجة إلى مزيد من التضامن لدعم الاقتصادات الضعيفة في جهودها الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدة تطورات مستجدة تؤكد الحاجة إلى تعزيز الشراكات للمساعدة في جعل العولمة أكثر تركيزاً على التنمية، وجعل النمو والإنصاف والاستدامة والشمولية في صميمها.

٥ - وثمة عامل إضافي آخر حديث العهد يبرر الحاجة إلى تعزيز التعاون، وهو يتمثل في تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما تلاها من انتعاش هش ومتفاوت في التجارة والنمو

الاقتصادي. وفي غياب هذا التعاون، يشتد خطر اللجوء إلى تدابير حمائية تزيد من احتمال حدوث خلافات تجارية. ويُبرز هذا التحدي، الذي يمكن أن يتعاضد من جراء حدوث ركود عالمي آخر، الحاجة إلى إقامة شراكات عالمية في تصميم إجراءات التخفيف من الأزمة وتحقيق الانتعاش وزيادة التنسيق والاتساق على صعيد الاقتصاد الكلي، من أجل الحد من مخاطر وقوع أزمات في المستقبل. وتبين المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومجموعة الدول العشرين خلال الأزمة العالمية أهمية الشراكات العالمية. ولما كان النمو الاقتصادي أكثر حيوية في الاقتصادات الناشئة، ولا سيما خلال العقد الماضي، فقد أقيمت أشكال جديدة من الشراكات بين هذه الاقتصادات، مع بلدان نامية أخرى ومع البلدان المتقدمة أيضاً، لدعم فرص النمو، وتعزيز التعاون الإنمائي، ومواجهة التحديات العالمية الناشئة. غير أن من الضروري الاعتراف بأن الاقتصادات الناشئة ما زالت هي نفسها تواجه تحديات إنمائية صعبة للغاية، تؤثر على مساهمتها في التعاون الإنمائي وعلى مسؤولياتها عنه.

٦- وهناك تحد سياسي آخر يتمثل في حالة الجمود في جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وتكاثف الاتفاقات التجارية الإقليمية سواء بين بلدان الشمال والجنوب أو فيما بين بلدان الجنوب، مما أدى إلى زيادة تعقد الأنظمة التجارية، بما في ذلك التدابير غير التعريفية المتزايدة باستمرار والمتغيرة والمعقدة والمكلفة، ولا سيما في الأسواق الكبرى. وقد يكون جمود جولة الدوحة مرآة تعكس توترات أوسع نطاقاً بين العولمة والمصالح الوطنية الضيقة. ويبرز ذلك الحاجة إلى البحث عن سبل جديدة لتشجيع توافق الآراء من أجل دعم التعاون وتوطيده على المستويات الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف في التصدي للحواجز التجارية وتعزيز تجارة دولية أكثر حرية وإنصافاً، مما يؤدي إلى اختتام المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح وتوجيهها نحو التنمية. وتوطيد التعاون على ذلك النحو عامل حيوي للغاية من أجل (أ) تخفيف الضغط الواقع على البلدان الذي يدفعها إلى اللجوء إلى تدابير حمائية انفرادية؛ (ب) زيادة الاتساق في رسم السياسات والحوكمة الاقتصادية العالمية؛ (ج) الحد من التزايدات التجارية. وعلاوة على ذلك، لا بد من تحديد سياسات وتدابير للتخفيف من الآثار السلبية التي قد تتعرض لها صادرات البلدان النامية من جراء التباطؤ في أسواق الشمال، ومعالجة القضايا المتصلة "بخطأ التعميم" التي يمكن أن تنشأ إذا ما حاولت جميع البلدان في آن واحد الاعتماد على الصادرات للخروج من المشاكل الاقتصادية.

٧- غير أن طفرة في أسعار السلع الأساسية شكلت تحدياً آخر إذ زادت الإيرادات المالية المتاحة لبعض منتجي السلع الأساسية ومصدريها، ولكنها طرحت تحديات كبيرة أيضاً، من بينها سرعة التأثير بتقلب الأسعار والاعتماد المفرط على صادرات قليلة من السلع الأساسية. وقد ابتلي مستوردو بعض السلع الأساسية أيضاً بانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة. ومن شأن تراجع أسعار السلع الأساسية أن يثير مشاكل جديدة. ولذلك هناك حاجة إلى تعزيز

الشراكات لتسخير المكاسب المتأتية من إنتاج السلع الأساسية وتجارتها ومواجهة التحديات الناشئة عنهما.

٨- وثمة أساس منطقي هام لتمتين الشراكات يتمثل في نقص قدرات كثير من البلدان النامية على توفير ما يكفي من فرص الوصول إلى الخدمات الضرورية وبكلفة ميسورة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - في ظل تفاقم الفقر والبطالة والقلق الاجتماعي. ويتطلب ضمان تحويل التجارة والنمو الاقتصادي إلى مكاسب في الرفاه جملة أمور منها إقامة شراكات تسرع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على النحو المبرز في الهدف الثامن منها. فما زالت معاملة البلدان المتقدمة، والبلدان النامية القادرة على ذلك، لجميع صادرات أقل البلدان نمواً معاملة قائمة على الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص بشكل دائم، على سبيل المثال، هدفاً ذا أولوية من أهداف الشراكات الإنمائية. وينبغي أيضاً تصميم وتنفيذ شراكات تعاونية تعزز الروابط الإيجابية بين التجارة والحد من الفقر، والتجارة وخلق فرص العمل، والتجارة وتمكين المرأة. ولما كان عام ٢٠١٥ موعداً نهائياً لإطار الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي مراعاة الدروس المستخلصة بشأن الهدف الثامن لدى صياغة جدول الأعمال العالمي المقبل بشأن التجارة والتنمية.

٩- وعلاوة على ذلك، فالضغوط الديمغرافية واستنفاد الموارد الطبيعية وتفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة، فضلاً عن تغير المناخ ومشاكل بيئية عالمية أخرى، تتطلب تحولات هيكلية أساسية نحو أنماط أكثر استدامة في الإنتاج والتجارة والاستهلاك. ويشكل الانتقال إلى اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر تحدياً إنمائياً رئيسياً ينبغي أن يتصدى له المجتمع الدولي. ويمكن توقع أن تتيح نتائج مؤتمر ريو+٢٠ في حزيران/يونيه ٢٠١٢ اتجاهات جديدة في هذا المجال، بما يشمل أشكالاً جديدة من الشراكات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١٠- ولا يمكن تحقيق الفعالية في مواجهة تلك التحديات العالمية والاستفادة من الفرص الناشئة إلا من خلال إجراءات ملموسة ومتضافرة يتخذها المجتمع الدولي. ومع ذلك، فقد انخفضت الموارد اللازمة لمعالجة تلك التحديات والاستفادة من تلك الفرص انخفاضاً شديداً من جراء الأزمة المالية. وتعاني بلدان نامية كثيرة من نقص في الموارد المالية أو التكنولوجية أو البشرية المطلوبة، فضلاً عن صعوبات في تشجيع التحول الهيكلي أو ضيق حيز السياسات المتاحة لتشجيع ذلك التحول، بطرق منها تنويع الإنتاج في اتجاه منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى ومحتوى تكنولوجي أكبر. ويبرز ذلك الحاجة إلى تعبئة الموارد والتكنولوجيات والخبرات الوطنية والدولية المتاحة، من القطاعين العام والخاص، وتخصيصها بفعالية. ويلزم أيضاً وضع سياسات تجارية ومالية وصناعية جديدة، وطنية وإقليمية، قادرة على دعم التحول الهيكلي. وينبغي بناء أطر متكاملة يتسنى فيها للتجارة والتمويل والتنمية الصناعية خلق مسارات إنمائية شاملة ومستدامة.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، تتسم الشراكات بين المنظمات الدولية العاملة في مجالي التجارة والتنمية بأهمية حاسمة في تعزيز أوجه التآزر إلى أقصى حد وتجميع الموارد والخبرات وتعزيز التأثير الإنمائي. والأونكتاد مهياً تماماً لتيسير ما يُبذل من جهود التعاون والشراكة في التجارة وفي المجالات المترابطة المتمثلة في التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

### ثالثاً - تعزيز التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية

١٢ - تتيح التغيرات والتحولات الأساسية التي يشهدها الاقتصاد العالمي فرصاً جديدة لتمتين - أو إيجاد - أشكال جديدة من التعاون والشراكة فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب وعلى الصعيد الثلاثي. وتتعزز فعالية تلك التغيرات والتحولات بسياسات وتدابير تجارية تكملية مصممة وفق الاحتياجات على الصعيد الوطني تأخذ في الاعتبار التفاعل بين سياسة التجارة والمجالات السياساتية الأخرى فضلاً عن تأثير التجارة على الحد من الفقر. ويعمل الأونكتاد، استناداً إلى النهج الذي يتبعه في مجالي التجارة والتنمية وتقاليد عمله الذي يجمع بين البحث والتحليل، وبناء توافق في الآراء على الصعيد الحكومي الدولي والتعاون التقني، على مواصلة النهوض بالشراكات المرتبطة بالتجارة، وهو في ذلك يتبوأ مكانة فريدة.

١٣ - ويمكن أن توفر استعراضات سياسات الخدمات الوطنية التي يجريها الأونكتاد توجيهات معززة للعمليات التشاورية بين الجهات المعنية المتعددة من أجل تحسين الأطر السياساتية والتنظيمية والمؤسسية، وتعزيز القدرات في مجال توريد الخدمات، وتحديد فرص جديدة للصادرات. ويمكن أيضاً تشجيع تبادل الخبرات والتعاون التنظيمي بين منظمي خدمات الهياكل الأساسية.

١٤ - ويتيح منتدى الأونكتاد العالمي السنوي للسلع الأساسية محفلاً متكاملاً لإجراء مداولات رفيعة المستوى بشأن القضايا المتعلقة بالسلع الأساسية. ويشكل منتدى الاستثمار العالمي الذي ينظمه الأونكتاد مرة كل سنتين والذي انطلق في عام ٢٠٠٨ محفلاً هاماً للحوار والشراكة والعمل بين الجهات المعنية بشأن ما يواجهه العالم من تحديات ناشئة رئيسية مرتبطة بالاستثمار. وسيسهم إطلاق منتدى عالمي للخدمات في تسخير الإمكانيات الإنمائية التي يتيحها قطاع الخدمات.

١٥ - ويمكن تكثيف الدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى البلدان النامية واتفاقها التجارية الإقليمية لتعزيز عمليات تكاملها التجاري والاقتصادي، ومساعدتها على تصميم اتفاقات تجارية إقليمية موجهة نحو التنمية مع البلدان المتقدمة الشريكة. وسيطلب ذلك أيضاً إسهاماً متواصلًا من الأونكتاد في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك دعم اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية وتنفيذ نتائج جولة ساو باولو للمفاوضات التجارية. ويمكن أيضاً إقامة شراكات/شبكات بحوث لتحديد ومعالجة الأخطار التي يمكن أن تهدد النظام التجاري المتعدد الأطراف وتنشأ عن الاتفاقات التجارية الإقليمية، وذلك بطرق منها تعزيز

عمليات جمع البيانات، وتحليل أحكام الاتفاقات التجارية الإقليمية المعقودة بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب وتحليل تطورها.

١٦- وقد أطلق الأونكتاد، بالتعاون مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومع منظمات أخرى، شراكة مؤسسية بعنوان "الشفافية في التجارة". وتُعتبر هذه المبادرة منفعة عامة عالمية تهدف إلى إدخال تحسين نوعي في جمع البيانات بشأن السياسات التجارية وفي البحث والتحليل باعتبار هذه الإجراءات عناصر تسهم إسهاماً رئيسياً في زيادة فعالية عملية صياغة السياسات التجارية. ويمكن أن تكون هذه الشراكة المتعددة السنوات عنصراً مفيداً في الجهود العالمية الرامية إلى معالجة التدابير غير التعريفية وآثارها السلبية على التجارة الدولية وعلى صادرات البلدان النامية معالجة متسقة.

١٧- ويمكن تعزيز وتوسيع الدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى البلدان النامية في جهودها الرامية إلى النهوض بتنوع الصادرات والأسواق، وذلك مثلاً عبر قطاعات جديدة ودينامية في التجارة العالمية أو الاقتصاد الإبداعي، بحيث يشمل ذلك الدعم مجموعة أكبر من البلدان.

١٨- ومن شأن التقارب والتعاون على الصعيدين الثنائي والإقليمي لمكافحة الممارسات المانعة للمنافسة وحماية المستهلك أن يساعدا على دعم الإصلاحات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يمكن تعزيز جهود الأونكتاد الرامية إلى النهوض بثقافة قائمة على المنافسة في مختلف أنحاء العالم بإجراء عدد متزايد من استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة الوطنية و/أو الإقليمية، وتقديم دعم أكبر لصياغة واعتماد تشريعات لحماية المستهلك. فالإجراء المتبع في استعراضات النظراء - وهو عبارة عن نهج "مرن" ينطوي على تحليل ونقاش شاملين في مجال المنافسة للتوصل إلى آراء مشتركة، تؤدي من بعد إلى إصلاحات تنظيمية - يتيح سبيلاً ممكناً للتعلم واستخلاص العبر منه في مجالات أخرى من الإصلاحات والمفاوضات المتعلقة بسياسات التجارة.

١٩- ولدى برنامج الأونكتاد للتجارة البيولوجية شبكة من الشراكات، وطنياً وإقليمياً وعالمياً، يمكن تعزيزها لتمتين الروابط بين التنوع البيولوجي والتجارة والتنمية، ولا سيما تأثير ذلك على سبل عيش المجتمعات الفقيرة. وبالمثل، فإن الدعم الذي يقدمه الأونكتاد لتحديد ما ينشأ عن إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه من فرص وتحديات في مجالي التجارة والاستثمار سيصبح أكثر أهمية في متابعة نتائج قمة ريو+٢٠.

٢٠- وعلى الصعيدين الدولي والإقليمي، تعتبر زيادة المعونة الفعالة من أجل التجارة، وتمويل التجارة، وتيسيرها، أدوات لإقامة شراكات من أجل إعطاء الأولوية للاحتياجات والقيود المتصلة بالتجارة ومواجهتها، فضلاً عن توفير تمويل منسق للمنافع العامة (بما فيها الهياكل الأساسية) من جانب الجهات المانحة ووكالات التعاون الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف. وينبغي إعادة التفكير أيضاً في برنامج المعونة من أجل التجارة من منظور إنمائي، لكي يكون هذا البرنامج أكثر تعزيزاً للتنمية.

٢١- ويلزم أيضاً إجراء حوار منتظم وبناء توافق في الآراء على المستوى الدولي بشأن إجراءات السياسة العامة للتعامل مع المشاكل والقضايا المرتبطة بالسلع الأساسية.

٢٢- وعلى الصعيد الوطني، يمكن تشجيع "الشراكات في مجال السياسات التجارية" فيما بين الوزارات الحكومية، وكذلك بين هذه الوزارات والقطاع الخاص والجهات الفاعلة من خارج السوق (أي الشراكات بين القطاعين العام والخاص) من أجل صياغة وتنسيق وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل تجارية تُدمج دمجاً متسقاً في السياسات الإنمائية. ويشمل ذلك تحديد المعايير والأهداف والأدوات وتدابير الدعم المناسبة للنهوض بنمو الصادرات وتنويعها، فضلاً عن الهياكل الأساسية اللازمة. وعلاوة على ذلك، يمكن إقامة شراكات جديدة بشأن تطوير التكنولوجيات الخضراء وتعميمها، من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ ومواجهة الأخطار المحدقة بالأمن الغذائي وأمن الطاقة.

٢٣- وربما تعتبر الدول الأعضاء الأسئلة التالية هامة في مناقشتها بشأن تمتين الشراكات من أجل التجارة والتنمية:

(أ) كيف يمكن تعزيز الشراكات القائمة من أجل التجارة والتنمية، وما هي الشراكات الجديدة اللازمة لزيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية مشاركة فعالة ومفيدة؟

(ب) ما هي المجالات الجديدة التي نشأت فيها الحاجة إلى تعزيز الشراكات بسبب تغير الحقائق الاقتصادية العالمية؟

(ج) ما هي المبادئ الرئيسية اللازمة لإقامة شراكات تشجع على نمو وتنمية مستدامين وشاملين اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً على المستويات الوطني والإقليمي والدولي؟

(د) كيف يمكن للأونكتاد أن يساهم في تعزيز الشراكات الفعالة المشار إليها أعلاه من خلال عولمة موجهة نحو التجارة ومحورها التنمية؟